

منهج التبويب النحوي في كتاب ملتقطات الصحوف في مستنبطات

النحو لمحمد بن طاهر السماوي (ت ١٣٧٠ هـ) - دراسة وتحليل

رغد إسماعيل عربي

طالبة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة رازي، كرمانشاه، إيران

rghd43246@gmail.com

الدكتور شهريار همتي

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة رازي، كرمانشاه، إيران

Sh.hemati@razi.ac.ir

الدكتور محمد إبراهيم مالمير

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة رازي، كرمانشاه، إيران

dr-maalmir@razi.ac.ir

الدكتور علي أكبر محسني

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة رازي، كرمانشاه، إيران

A.mohseni@Razi.ir

The approach of the grammar tabbing in the book of the Awakening in the conclusions of the grammar of Muhammad bin Taher Al-Samawi (T. 1370 AH), a study and analysis

Raghad Ismail Arebi

PhD student , Department of Arabic Language , College of Arts and
Humanities , Razi University, Kermanshah , Iran

Shahryar Hemmati

Assistant Professor , Department of Arabic Language , College of Arts
and Humanities , Razi University, Kermanshah , Iran

Muhammad Ibrahi Malmir

Assistant Professor , Department of Arabic Language , College of Arts
and Humanities , Razi University, Kermanshah , Iran

Ali Akbar Mohsen

Assistant Professor , Department of Arabic Language , College of Arts
and Humanities , Razi University, Kermanshah , Iran

Abstract:-

appearance, however, since its Early Times, attempts have appeared to facilitate it and make it accessible to its students, and after it became more difficult and complicated; calls and demands for facilitating it increased, as it was plagued by complexity in the curriculum and some of its partial issues, until grammar became a form of reasoning and measurements closer to logic than to Arabic.

For this reason, scientists ' attempts to extract this complexity accelerated, so they invented factors that help facilitate it, by explaining previous books, authorship, and the systems of the text; to organize grammar topics and bring it closer to learners. The purpose of this Systems is to correct tongues and divert them from error, and to move away from complexity, cost, assumption and estimation in its rules.

Therefore, the issue of the order and classification of authorship is like a guide for any student, despite this, the authors ' ability to adjust the authorship varies, depending on the author's culture and his knowledge capacity, and one of the most prominent grammatical works that took into account and developed this aspect are the grammar text books; because they are educational books, characterized by good order and organization; taking into account the situation of the learner, and during the process of authorship starting from the book and beyond, those writings, whether lengthy or abbreviations, were characterized by different hierarchical approaches and multiple formal patterns.

Key words: Tab, Grammatology, Awakening pickups, Grammatical systems, Mohammed Al-Samawi.

المخلص:-

كانت الملكة اللغوية تتلاءم وطبيعة النحو العربي أول ظهوره، ورغم ذلك ظهرت منذ عصوره الأولى محاولات لتيسيره وجعله في متناول طالبه، وبعد ازدياده صعوبة وتعقيداً؛ ازدادت الدعوات والمطالبة بتيسيره، إذ اعتراه التعقيد في المنهج وبعض قضاياها الجزئية، حتى أصبح النحو عبارة عن علل وقياسات أقرب للمنطق منه للعربية.

لأجل ذلك تسارعت محاولات العلماء لانتزاع هذا التعقيد، فابتكروا عوامل تساعد على تيسيره، من خلال شرح الكتب السابقة والتأليف ونظم المتون؛ لتنظيم موضوعات النحو وتقريبه للمتعلمين فالغرض من هذا النظم؛ إنما هو تقويم الألسن وصرفها عن الخطأ، والابتعاد عن التعقيد والتكلف والافتراض والتقدير في قواعده.

لذا فإن مسألة الترتيب والتبويب للتأليف هي بمثابة الدليل المرشد لأي دارس، وبالرغم من ذلك تتفاوت قدرة المؤلفين في ضبط التأليف، بحسب ثقافة المؤلف وسعة اطلاعه، ومن أبرز المؤلفات النحوية التي راعت وطورت هذا الجانب هي كتب المتون النحوية؛ لأنها كتب تعليمية، تتصف بحسن الترتيب والتنظيم؛ مراعاةً لحال المتعلم، وخلال مسيرة التأليف بدءاً من الكتاب وما بعده، اتسمت تلك المؤلفات سواء كانت مطولات أو مختصرات، بمناهج ترتيبية مختلفة وأنماط شكلية متعددة.

الكلمات المفتاحية: التبويب، علم النحو، ملتقطات الصحو، المنظومات النحوية، محمد السماوي.

المقدمة:

إنَّ هذا البحث يُقدم رؤيةً فاحصةً لمنهج كتاب ملتقطات الصحو، ويرصد التغيرات التبويبية التي اجراها المؤلف موافقاً أو مخالفاً لمنهج المتقدمين، ورغبةً للخوض والبحث في هذا الرصد استعنت بمؤلفٍ قدّمه عالم لغوي فذّ بين العلماء الذين اتسموا بشمولية التأليف في جميع العلوم والفنون.

فعرضت تقسيمات هذا الكتاب كلّها للمقارنة مع آراء علماء علم النحو وتقسيماتهم؛ لبيان مدى صواب المنهج الذي جاء به السماوي، ومعالجته في ضوء قانون (المماثلة والمخالفة)؛ لإثبات حقيقة ما تؤول إليه تلك التبويبات اللغوية بصورها النهائية، وتطبق تلك الآليات على فصول نحوية مختارة من أبواب السماوي في (ملتقطات الصحو)؛ لتكون شاهداً على ما يجري لمشابهاتها من تبويبات لغوية أخرى.

وقد اعتمدت الباحثة في بحثها المنهج الوصفي التحليل، لتفسير الترتيب النحوي الذي أورده المؤلف، بعيداً عن التخمين والافتراض الذي هو ديدن الدراسات التقليدية القديمة.

ثم أتبع ذلك بثبت للمصادر والمراجع التي استعنت بها في دراسة وتحليل معطيات هذا البحث، يقف في مقدمتها: (الكتاب) لسبويه، و(المقتضب) للمبرد، و(الايضاح العضدي) لأبي علي الفارسي، و(المنصف) لابن جني، و(المفصل) للزمخشري، أما كتب الدراسات الحديثة، التي درست الموضوع نفسه، فقد اعتمدت الكتب المختصة بدراسة التبويب النحوية ودراسته دراسة تحليلية وفي مقدمتها: (مناهج التأليف النحوي عرض ومناقشة) للدكتور غانم قدوري الحمد، و(النحو التعليمي في التراث اللساني العربي) للدكتورة فاطمة قداري، و(مأخذ المحدثين على النحو العربي وأثارها النظرية والتطبيقية) لمنصور بن عبد العزيز الغفيلي، وغيرها كثير.

المنظومات النحوية:

إنَّ نظم النحو أبياتاً لم يكن ظاهرة مألوفة في التأليف الأول، بل وجد كوسيلة لحفظ الدرس النحوي، واستجابة لحاجة تعليمية لإيجاد مؤلفات تشبه إلى حد بعيد الكتب المدرسية في تلك العصور، إذ يتوخاها الإيجاز في عرض المعلومات وتقديمها للمتعلمين،

وتوالت محاولات التيسير حتى بلغت ذروتها في العصر الحديث، فكانت أول الامر "عبارة عن ملاحظات جزئية واعتراضات تقتصر على الدعوة إلى حذف أو تعديل بعض ابواب النحو ومسائله"^(١)، ومع ذلك فالتأمل لما جاءت به تلك المحاولات، لا يكاد يخرج عن إطار النظرية النحوية القديمة، بل نجدها وثيقة الاتصال بأصولها؛ لأنها وجهت النقد للتراث من التراث، وحتى محاولات الاصلاح انطلقت منه، فمحاولات التجديد هذه- التي لا يسع المقام إلى ذكرها^(٢) - ركزت الاهتمام على دراسة التغيرات التي تطرأ على أواخر الكلم من إعراب وبناء، واهملوا الاهتمام بتركيب الجملة، وما تؤديه من معانٍ، فسلخوا لذلك طرقاً منحرفةً إلى غايةٍ قاصرة، وضيعوا الكثير من أحكام نظم الكلام، وأسرار تأليف العبارة، فضيقوا دائرة البحث النحوي^(٣)، لذا فقد وجه لهذا الاتجاه انتقادات تدل على مجانبته للصواب، وتكشف بأن دعوات تيسير النحو ما هي إلا وسائل لهدم التراث وقطع الصلة به.

لذا من الضروري الوقوف على الأسس المنهجية التي كانت أساس وضع كتاب "ملتقطات الصحو في مستنبطات النحو"، ليتمكن الباحث من معرفة كيفية تقسيم الأبواب، فليست عملية التبويب للبحوث اعتباطية، وإنما هي عملية منطقية، مشتقة من روح العلم المبحوث فيه، فكل عمل ناجح لا بد له من منهج، وكل منهج مقبول ومحتذى لا بد له من أسس منهجية، وقواعد منطقية، وهي كالآتي:

أولاً - التبويب الخارجي:

بدأ السماوي ارجوزته بمقدمة عامة، اشتملت على حمد الله تعالى، والصلاة على النبي ﷺ، وذكر أئمة أهل البيت عليهم السلام، ثم بين الغرض الرئيس من التأليف النحوي، إنما هو لفهم القرآن الكريم، والحفاظ عليه من اللحن والتحريف، وبعدها عني الناظم في تقديمه بإيراد المعاني الاصطلاحية لجميع الأبواب التي اوردها في ارجوزته، فبدأ أولاً بتعريف النحو العربي، وجعله مرتبطاً بالعوامل في أواخره - الحركة الإعرابية - وبعدها تحدث عن الكلم والكلمة؛ لأن جميع مسائل النحو عائدة إلى هذا الموضوع الرئيس، ثم قسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف بناءً على الاستقرار، فبدأ الناظم بهذا الباب قبل الحديث عن الأحكام النحوية من رفع ونصب وجر؛ لأنه أراد أن يبين لنا أولاً الأشياء التي تقبل تلك الأحكام، أي الكلام المركب الذي يتكون من اسم وفعل وحرف، ونستدل في هذا المقام

بتعليل الخضري (ت ١٣٤٥هـ) في حاشيته، اثناء حديثه عن تقدم أقسام الكلام عن المعربات والمبنيات، بأن تأخرهما عن شرح الكلام لتقدم الأخير عليهما تعقلاً^(٤)؛ وليكون هذا التقسيم مقدمة للحديث عن المعربات والمبنيات من الأسماء أولاً، بعدها الأفعال التي قسمها إلى ماضي ومضارع وأمر.

ثانياً - التبويب الداخلي:

١. الأسماء

وقف السماوي أول الأمر عند الأسماء، ذاكراً حدّها وعلاماتها، مقسماً إياها إلى المعربات والمبنيات، فبدأ بالمعربات وقسمها إلى المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وبعد ذكره لأحكام المعربات بالحركات، نجده يدرج فيها الحديث عن المعربات بالحروف التي ذكرها، وهي: الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث، والممنوع من الصرف، وبعدها ذكر علل المنع، وجعلها ثمانية، فخالف نهج سابقيه؛ لأنّ "الاسم يمنع من الصرف إذا وجدت فيه علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقول مقام العلتين" ^(٥) وهي: ^(٦)

عدلٌ ووصفٌ وتأنيتٌ ومعرفةٌ وعجمةٌ ثمّ جمعٌ ثمّ تركيبٌ
والثنونُ زائدةٌ من قبلها ألفٌ ووزنٌ فعلٌ وهذا القولٌ تقريبٌ

بالرغم من ذكره بأنّ العلل ثمانية، إلا أنّه اثناء تفصيله لأحكامها نجده لا يخرج عمّا اورده سابقيه، كما أنّ المنوع من الصرف يقوم على صيغ خاصة، تكثر مغايرتها للصيغ اللغوية المألوفة، ففيه الأسماء الأجنبية التي لا نظير لها في العربية، والأسماء التي تأتي على وزن الأفعال، والأسماء المعدولة عن صيغتها المألوفة، فتكونت طائفة غريبة عن المألوف في أصلها، وهناك أسماء طالت بشكل غير معهود في اللغة العربية، فأصبحت لا تحمل الكسر لثقله، وعليه فالممنوع من الصرف يقدم صيغاً تغاير ما هو عليه في العربية، مما يجعل الجانب النحوي لا يكاد يرى في هذا الباب؛ نظراً إلى زحمة هذه الصيغ وما اعترأها من غرابة وتغيير^(٧)، ومعنى ذلك أنّ التغيير في هذا الأسماء ينصرف إلى صيغتها، وهذا ما يقربها من الجانب الصرفي الذي يهتم بالصيغ المختلفة وما يطرأ عليها من تغيير، ويجعل ظاهرة الإعراب أمراً ثانوياً، وعليه فالمناسب إيراد الأسماء المنوعة من الصرف في موضع قريب

من أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة؛ لأن التغيير فيها يكون في البنية التركيبية وما يطرأ عليها من تغيير- أي علم الصرف - دون الاهتمام بأواخر الكلم كما في النحو.

وبعد هذا الفصل ذكر المعتل من الأسماء بتقسيمها إلى قسمين: الأسماء المقصورة، والأسماء المنقوصة، ولعل مناسبة ذكرهما هما يعود لحديثه عن الأسماء، ثم بحث المرفوعات في فصل مستقل؛ لأن المرفوعات مقدمة في الترتيب على المنصوبات والمجرورات؛ لذا نجد السماوي قد انتهج في ترتيبه اعتبار الحكم الإعرابي، فقدّم المرفوعات، كالزمنخشري في المفصل، وابن الحاجب في الكافية، وابن مالك في ألفيته، يقول الرضي: "قال القرطبي: قدّم المرفوعات عن المنصوبات والمجرورات؛ لأن المرفوع عمدة الكلام، كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقي محمولة عليها، والمنصوب في الأصل فضلة، لكن يشبه بها بعض العمدة، كاسم (إن)، وخبر (كان) واخواتها،...، والمجرور في الأصل منصوب المحل" (٨)، فجعل الفاعل أول تلك المرفوعات، وهذا يشير إلى أن الناظم قد بدأ بالجملة الفعلية قبل الجملة الاسمية، فجاء تقسيمه مؤتياً لما أورده ابن السراج، والفارسي (ت ٣٧٧هـ)، والجرجاني (ت ٤٧١هـ) (٩)، والزمنخشري في مفصله (١٠)، وابن الحاجب في كافيته (١١)، خلافاً لما سار عليه الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، والبطلوسي (ت ٥٢١هـ)، وأبو حيان (ت ٧٤٥هـ) (١٢)، وابن مالك في جميع مؤلفاته، ومن هذا حذوه من الذين بدأوا أراجيزهم ونظمهم بالحديث عن الجملة الاسمية التي تتركب من اسمين، بينما الفعلية تتركب من فعل واسم، فالاسم مقدم على الفعل، فما تتركب من أسماء مقدم على من تتركب من اسم وفعل، فكان له تقديم الابتداء على الفاعل؛ لأنه الأصل في المرفوعات عند سيبويه، وأنه مبدوء به (١٣)، والقول بأن الأصل في المرفوعات هو الفاعل منقول عن الخليل (ت ١٧٤هـ)، الذي علل له بتعليقات لا يسع المقام لذكرها (١٤).

واصل المؤلف الحديث عن أبواب المعربات، فلما كان الفاعل متعرضاً للحذف، ونيابة المفعول به منابه، جاء بعده بفصل نائب الفاعل، لئلا يفصل بين هذه المترابطات؛ لأن نائب الفاعل شبه بالفاعل من جهة الحكم فكلاهما مرفوع، ورافعهما الفعل، وكل هذا يناسب إيراده بعد الفاعل.

وبعد انتهاءه من أحكام الجملة الفعلية، أتى بفصل تحدث فيه عن أحكام الجملة

الأسمية - على الرغم من أسبقيتها كما أسلفنا - فعرف المبتدأ، موضحاً عامل الرفع فيه، ألا وهو عامل الابتداء، موجباً تقديمه، ومجوزاً الحذف في المخصوص بالمدح والذم، منتقلاً إلى فصل الخبر؛ لأنَّ " المبتدأ والخبر أخوان، ولأنَّ عامل الرفع في المبتدأ هو نفسه عامل الرفع في الخبر، إما وحده في قول، وإما مع المبتدأ في قول آخر"^(١٥).

واصل السماوي تقسيماته، فأردف فصل المبتدأ والخبر بالحديث عن النواسخ؛ لأنها تدخل على ما أصله مبتدأ وخبر، وحمل بحثه لها تسمية (بقية المرفوعات)، وانتقل السماوي بعدها إلى بحث المنصوبات، فبدأ بالمفعولات، التي ينصبها فعلاً متعدياً كان أو غير متعدي، هي: (المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والمفعول به)، فقد وردت في كثير من المتون النحوية مجموعة في موضع واحد؛ لما بينها من ترابط^(١٦)، وهذه المفاعيل وردت في أكثر المصنفات بوصفها فضلات؛ وذلك لأنها ليست من أركان الجملة الأساسية التي لا تقوم بدونها، فذكرها يدل على معنى، فلو حذفت لما فهم ذلك المعنى المقصود، لكن تبقى الجملة بدونها مفيدة، لاكتمال أجزاء الإسناد فيها^(١٧)، فبدأ بالمفعول المطلق؛ لأنه المصدر الأقرب إلى الفعل ومشتق منه، فالفعل دال عليه بحروفه، فهو المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل^(١٨)، وجاء بعده بالمفعول فيه؛ لأنه الأقرب لديه ومستلزم له، فكل حدث لا بد له من ظرف زماني ومكاني، ولأنَّه يصل إليه العامل بنفسه لا بحرف ملفوظ^(١٩)، وأتى بذكر المفعول له قريباً من المفعول المطلق؛ لتشابههما في كونهما مصدرين^(٢٠) بل قال الزجاج والكوفيون إنه مفعول مطلق^(٢١)، ثم جاء بالمفعول معه في آخر المفاعيل؛ لأنَّ العامل لا يصل إليه إلا بالحرف^(٢٢)، كما اختلف العلماء في قياسته، إذ اقتصر بعض العلماء فيه على ما سمع ولا يقاس عليه، وجعله بعضهم مقيساً بشروط^(٢٣)، وآخر الحديث عن المفعول به، ولعله أراد من ذلك التأخير الربط بينه وبين فصل المنادى الذي جاء بعده، فالمفعول به من منصوبات الفعل المتعدي فقط، كما أنه ينوب عن الفاعل، كإنباء الحرف (يا) مناب الفعل (ادعو) في النداء، وهذا الباب من الأبواب التي وقع خلاف بين العلماء في نوعها، وتحديد العامل فيها، فوضع البصريون النداء من قبيل الجملة الفعلية، ويرون أنَّ المنادى منصوب بفعل ناب عنه الحرف، أو بفعل مضمر وجوباً^(٢٤)، ويبدو أنَّ الناظم قد تبعهم؛ لذا ورد ذكره له بعد المفعول به.

وبعد إن انتهى من المنادى، ذكر ما يتصل به من أساليب الاستغاثة، والترخيم، الندبة، والتحذير والاعراء، ومما يستدعي الوقوف عنده (فصل الاشتغال) الذي جاء بعد أسلوب الندبة، وبعقبه بفصل التحذير، وحقه - أي الاشتغال - أن يؤتى به بعد المرفوعات وقبل المنصوبات؛ لأنه يحتمل الرفع كما يحتمل النصب، فيناسب أن يكون بعد ما يرفع (الفاعل ونائبه)، وقبل ما ينصب^(٢٥)، " فهذا النوع من الكلام يسميه النحاة ما أضمر على شريطة التفسير، وهو مركب من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، فمنهم من يذكره بعد المبتدأ والخبر؛ لأنه من فروعها، ومنهم من يذكره بعد الفعل والفاعل؛ لجواز نصبه وعودته إلى جملة فعلية"^(٢٦).

ثم أعقب أساليب النداء التي نابت فيه (يا) النداء مناب بالفعل (أدعو)، فصل الاختصاص الذي لا توجد فيه إنابة عن الفعل (أخص)، كقولنا: " نحن العرب أخص من أقرى"^(٢٧)، وهذا مسوغ تقديمه المنادى على الاختصاص، بدليل أنه آخر فصل (التحذير والاعراء) إلى ما قبل (الاختصاص)؛ لأن الاسم في التحذير والاعراء أيضاً مفعول به لفعل محذوف لا يجوز إظهاره، وهذا يبرر وضعه قبل الاختصاص، فالفعل (أخص) في باب الاختصاص واجب الحذف، بينما الفعل (أغرى، وأحذر) تارة يجب حذفه، وتارة يجوز، إلا أنه قدم الثنائي (الجواز والوجوب) على الاحادية (الوجوب)، ومن المعروف أسبقية الأفراد على الثنية.

وبعد الاختصاص ذكر مباحث الحال، والتمييز، والاستثناء، فتحدث عنهم في سياق المنصوبات؛ لأن حكمها النصب، فينصبها كل فعل كالمفاعيل السابقة، ووجه مناسبتها لها هو التشابه معها في كونها أيضاً من الفضلات.

فالحال هو مشتق غالباً، وقدمه على التمييز -الذي هو جامد-؛ لأنه نظر في ترتيبه إلى قضية أخرى، تتمثل في أن الحال يأتي لبيان هيئة الفاعل أو المفعول، بينما التمييز لرفع لإبهام الذات، فالذات في الحال معلومة، بينما في التمييز مبهمة، فقدم المعلوم على المجهول، كما أن مجيئه بعد الحال؛ للمقاربة بينهما، فكليهما نكرة، ومن التمييز ما يصح أن يكون حالاً، نحو: " لله دره فارساً"^(٢٨).

أما الاستثناء، فقد أختتم به هذا الفصل -أي المنصوبات - قبل الحديث عن بقيتها،

وكان للسماوي أن يأتي به بعد فصل المفاعيل؛ لأنه على تقدير المفعول، فنحو: جاء الضيوف إلا زيداً، منصوب بفعل عند الجمهور، فالتقدير: أستثني زيداً^(٢٩)، فالأداة (إلا) تقوم مقام الفعل استثني غالباً.

وبعد أن اختتم المنصوبات بالنواسخ، شرع في ذكر المجرورات، تحت تسمية (المخفوضات)، فذكر أحكام الإضافة، أي إضافة الاسم إلى الاسم، ومقسماً إياها إلى قسمين: لفظي ومعنوي، وبعدها شرع بتفصيل أحكام التوابع.

وبدأ السماوي حديثه عن أنواع التوابع بالنعته؛ لأنه هو الذي يبدأ به إذا اجتمعت التوابع في استعمال اللغوي^(٣٠)، ونستدل في هذا المقام بقول ابن مالك في التسهيل: "ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعته، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسق"^(٣١)، وفي شرحها قال: "ويبدأ اجتماع التوابع بالنعته؛ لأنه كجزء من متبوعه، ثم بعطف البيان؛ لأنه جار مجراه، ثم التوكيد؛ لأنه شبيه بعطف البيان في جريانه مجرى النعت، ثم بالبدل لكونه تابعاً كلاً تابع؛ لكونه كالمستقل، ثم بعطف النسق؛ لأنه تابع بواسطة، فيقال: مررت بأخيك الكريم محمد رجل صالح ورجل آخر، والله أعلم"^(٣٢)، ويبدو أن السماوي اتبع سابقيه في هذا الترتيب، فهو ما سار عليه بعض العلماء، كابن الحاجب في الكافية^(٣٣)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ) في اللمع^(٣٤)، والزجاجي في الجمل^(٣٥)، والجزولي (ت ٦٠٧هـ) في المقدمة الجزولية^(٣٦)، أما البعض الآخر من العلماء فيرى أولوية تقديم التوكيد على النعت، كابن السراج^(٣٧)، وأبي على الفارسي (ت ٣٧٧هـ)^(٣٨)، والزحشري^(٣٩)، ويُعلل لذلك بأن التوكيد يأتي بمعنى الأول، والنعت على خلاف معناه؛ لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالاً من أحواله، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط^(٤٠)، ومعنى هذا أن للتوكيد فائدة في تقوية المعنى الأول وتقرير معناه، ودفع أي احتمال عنه غير مراد، أو تقويته باللفظ والمعنى كما في التوكيد اللفظي، فهو بمعنى المؤكد دائماً، أما النعت ففيه زيادة وصف على الموصوف، وما وافق اللفظ في الدلالة على حقيقته دلالة متطابقة دون زيادة أو نقص، أقرب إليه مما دل عليه زيادة، وهذا الأمر يتضح للدارس خلال مطالعته أحكام التوابع.

بعد إن انتهى السماوي من المعربات، شرع بذكر المبنيات، التي تعرض لبعض الاسماء في حال التركيب، وذكر أصناف الاسم المبنى (المضمرات، الإشارات، الموصولات، أسماء

الأفعال، وأسماء الأصوات، الكنايات، والظروف)، فأورد جميع أنواع الضمائر في موضع واحد؛ لأنه المعمول به عند العلماء^(٤١)، وفصل الحديث عن الموصولات من الأسماء، وما لها من احكام الجواز والوجوب، ثم انتقل إلى إيراد أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، وهذه أساليبها مختلفة، فهي ليست من قبيل الجملة الاسمية أو الفعلية، فالجمهور يراها أسماء، بخلاف الكوفيون الذين يرونها أفعال^(٤٢)، وهناك من يراها نوع آخر يسميه بالخالفة^(٤٣)، ويذكر بعض العلماء أسماء الأفعال في سياق الأسماء العاملة عمل الفعل^(٤٤)، ولم يسر السماوي على هذا المنهج، وكأنه أراد أن يبين اختلافها عن بعض، وإن اتفقت في كونها أسماء عاملة عمل الفعل، وذلك أن أسماء الأفعال أقرب إلى الفعل من الأسماء العاملة عمله من جهة أنها تعمل في غيرها ولا تتأثر بالعوامل، فهي في ذلك أشد مشابهة للفعل، أما غيرها فإنها وإن كانت أسماء عاملة إلا إنها تتأثر بالعوامل من فعل وحرف، إلا أن قرب هذه الأسماء من الأفعال في الحكم، والعمل يسوغ مجيئها قريبة من الباب الثاني في ارجوزته ألا وهو باب الأفعال.

وتلا مبحث الميّنات ذكره ما يتعلق بالاسم من (التنكير والتعريف)، فشرح الحديث عنهما بعد المعربات والميّنات؛ لعمومية الاعراب والبناء فهي مرتبطة بأنواع الكلمة الثلاث - كما أسلفنا- أما التنكير والتعريف فمن أحكام الأسماء فقط؛ لذا تأخر ذكرهما إلى هذا الموضع، فمن المعروف أن كثير من الأحكام النحوية تبنى على المعرفة والنكرة، فهما كثيري الدوران في أبواب العربية^(٤٥)، فشرح ذكرها أولاً وبدأ بتعريف النكرات؛ لأنها الاصل^(٤٦)، منتقلاً إلى بيان أنواع المعارف، وعددها سبعة، وهي: (الضمير، العلم، أسماء الإشارة، والمعرف بـ(أل))، والمعرف بالنداء، والمضاف إلى معرفة)، كما وردت في ارجوزته، إذ ذكر أنها سبعة مفضلاً إياها بستة أنواع، وأهمل ذكر (الاسم الموصول)، فالمشهور عند العلماء في التبويب عد الأنواع الخمسة (الضمير، العلم، اسم الإشارة، الموصول، والمعرف بـ(أل)) بناءً على قوتها في التعريف^(٤٧).

فبدأ بالضمائر، وهذا المشهور في التبويب عند العلماء^(٤٨)، وإن كانت أعرف المعارف مسألة خلاف بين العلماء، لذا امتد هذا الخلاف إلى تبويبها، فالكوفيون والسيرافي (ت٣٦٨هـ) وابن معط (ت٦٢٨هـ) بدأوا بالعلم؛ لأنه عندهم أعرف المعارف^(٤٩)، أما الجمهور فرجحوا البدء بالضمير؛ لكونه - على مذهبهم - أعرفها^(٥٠).

وواصل السماوي ذكره لما يرتبط بالأسماء من الأساليب، فذكر أسماء العدد بمبحث اورده قريب من بحثه المبنيات، ولعل ما يسوغ لذلك، أن العدد هو أسلوب نحوي يتأثر بالمعدود وطبيعته دون الرفع والنصب والجر، فهو هنا يجري مجرى الأصل، فلم تك غايته بيان الموقع الإعرابي، بل لبيان العلاقات التي تحدث بتركيبه مع معدودات مختلفة الأشكال والصور.

واختتم باب الأسماء بذكر (المذكر والمؤنث، والمثنى، والمجموع، والمصدر، وأسماء الفاعلين والمفعولين، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل)، وجميعها مباحث صرفية، وهذه مناسبة إيرادها مجموعة هنا، ويعد أبو علي الفارسي في كتابه (التكملة) أول من أفرد باباً جمع فيه هذه الفصول، وجعلها جزءاً من النحو، فقال عن التغيير فيها: "وهو التغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها، وذلك نحو التثنية والجمع،..."^(٥١)، بخلاف ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) الذي جوز تسميتها بالتصريف في كتابه (المتع في التصريف)^(٥٢)؛ لأنها في جملتها تبحث عن شكل الكلمة والتغيرات الحاصلة فيها من دون تأثير للتركيب في ذلك التغيير والتشكيل، فالأنسب إيرادها في قسم الصرف، ويبدو أن السماوي اتبع منهج سابقه في وضعها ضمن المباحث النحوية، على اعتبار أنها تبحث في بنية الأسماء.

نجد السماوي في ترتيب الأبنية قد قدم المصدر على أسماء الفاعلين والمفعولين، على اعتبار أن المصدر أصل للمشتقات وسائر العوامل التبعية، وذكر ضمن المصدر إعمال المصدر؛ للتداخل الكبير والعلاقة الوثيقة بين المصدر واسمه، ثم ذكر بعده إعمال اسم الفاعل واسم المفعول، وضمنهما صيغ المبالغة، التي تشتق من المضارع المبني للمعلوم، وكان حقها التقديم على اسم المفعول؛ لأنه يشتق من المضارع المبني للمجهول، والمعلوم أصل للمجهول، وابعقهما بالصفة المشبهة، باعتبارها من العوامل التبعية؛ لأنها مشبهة للفعل بواسطة اسم الفاعل لا بالمباشرة من الفعل^(٥٣).

أما باب التفضيل، فقد أورده في سياق الأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل - كما سبق ذكرها - وكان من المناسب جعله في آخرها؛ لأنه أضعف العوامل، فهو لا ينصب المفعول، ولا يتصرف في حال تجريده، فلا يثنى ولا يجمع^(٥٤)، "فهو آخر العوامل التي لا تتصرف"^(٥٥).

٢. الأفعال

بعد أن أنهى السماوي الحديث عن باب الأسماء وما يتصل بها من أحكام المعرب والمبني، بدأ بالحديث عن الجزء الثاني من أجزاء الكلم، وهو باب الأفعال، فإن السماوي فصل في هذا الباب حدّ وأحكام الأفعال (الماضي، والامر)، واردفهما بـ(المضارع)، مفصلاً أحكامه، مقسماً إياه إلى معرب ومبني، مشرعاً بإيراد الفعل المبني للمجهول بعده؛ وذلك للمناسبة بينهما، إذ إن المبني للمجهول يصاغ من الفعل المضارع.

ولمّا اعتمد السماوي في ترتيب أبوابه على قضية ائتلاف الكلام من اسم وفعل، تحدث عن تعدد الأسماء في المتعدي لواحد أو اثنين أو ثلاثة، ضمن فصل تعدي الفعل ولزومه. ثم تابع حديثه عن (أفعال القلوب) وهي أفعال تنصب ما تدخل عليه، لذا ناسبت وجودها في هذا الباب.

وتابع السماوي بعدها ذكر (الأفعال الناقصة) وابعقها بفصل عن (أفعال المقاربة)، فالأصل في هذه الأفعال أن تأتي ضمن فصل الأفعال الناقصة، إلا أنها اختصت عن (كان) واخواتها بحكم لا يكون فيها؛ فلذلك اخرجوها عنها^(٥٦)، كما أن (الأفعال الناقصة) ترفع الأول، بخلاف (أفعال المقاربة) التي تعمل عمل كان في خبرها، وهو (النصب)، ومن المعروف أن المرفوع مقدم على المنصوب؛ لذا لزم تقدمها عليها.

وفي هذا الباب -باب الأفعال - تحدث السماوي عن الأفعال التي لا تتصرف، واوردها في سياق حديثه عن الفعل وما يتصل به، وهنا أورد (أفعال المدح والذم)، و(فعلا التعجب)، ففي فعليتهما خلاف بين العلماء، ولمّا كان السماوي قد أوردتهما في هنا، ففي هذا وافق البصريين القائلين بفعلية (نعم وبئس، وأفعل التعجب)^(٥٧)، فكان الأنسب للسماوي تقديم هذين الفصلين -أفعال المدح والذم وفعلي التعجب - على أفعال المقاربة والأفعال الناقصة؛ لأنها من جنس الأفعال لفظاً وحكماً.

٣. الحروف

أما القسم الثالث من أقسام ارجوزته، فقد بحث فيه الحروف، ورتبها وفقاً لعملها، كالآتي: (حروف الجر، حروف العطف، حروف الجواب، حروف الزيادة، حروف

الاستفهام، حروف التحضيض، حروف الشرط، حروف النداء، حرف التعريف، حروف التثنية، حروف المصدر، حرفا التفسير، حرف الردع، نون التوكيد، التنوين)، وأهمل ذكر (حرفي الخطاب، حروف الاستقبال، وحروف التعليل، وهاء السكت، وحروف الانكار، وحروف التذكير).

- تحليل منهج التبويب النحوي عند محمد السماوي:

فهكذا قسم السماوي ارجوزته إلى (اسم، وفعل، وحرف)، تناول فيه كل قسم من الأقسام النحوية بصورة مفصلة عن غيره، وانتقاله بين الأقسام المذكورة انتقالاً مباشراً من دون تمهيد، والتزم بهذا التقسيم في جميع الأبواب دون اختلال، وليس أدل على ذلك من بحثه في باب المنصوب فصلاً مستقلاً تحدث فيه عن خبر كان، كما أنه لم يحدد أخوات كان إلا في باب الأفعال - كما أوضحناه - تحت عنوان الأفعال الناقصة، وكذا الأمر مع حروف العطف، مع أنه ذكر العطف في قسم الأسماء، إلا أنه ذكر حروفه في قسم الحروف، والمنادى، ذكره في قسم الأسماء ضمن المنصوبات، ولم يذكر حروفه إلا في قسم الحروف، ولم يتحدث عن تمييز الأعداد إلا في أسماء العدد.

وما تقدم نستدل بوضوح على منهجية المؤلف، والتزامه بها إلا في مواضع قليلة، منها في باب الأفعال، نجد أنه قد تحدث عن نواصب الفعل المضارع (أن، إذن، وكي، وبأ، مقدرة بعد حتى، ولام كي، ولام الجحود، والفاء، والواو، وأو)، وجواز الفعل المضارع (لم، ولما، ولام الامر، ولا الناهية، وكلما المجازة، وإن، ومهما، وإذما، وحيثما، وأين، ومتى، وما، ومن، وأي، وأنى، وأما مع كيفما، وإذا الشاذ، وإن المقدرة)، موضحاً عمل كل أداة، ولربما أمر المخالفة قد جاء في هذا الفصل؛ لأن طبيعة الحديث عن أحكام الفعل المضارع قد أوجبه.

وننتهي إلى القول بأنَّ جُلَّ كتب النحو لم يوضِّح أصحابها مناهجهم، والأسس التي بنوا عليها ترتيب الأبواب وتقسيمها، فما يفترضه اختلاف التصور الذهني من عالم لآخر ممن عرضوا لبيان هذه المناهج، فكلُّ قد يعينه واقع التأليف على ما يؤيد تصوره، فقد يقول قائل: إنَّ التأليف في بعض المصنفات النحوية غير متسق، وهو أقرب إلى الاعتباط منه إلى الترتيب المنطقي، إلا أنه قد يقول آخر: إنَّ هذه المصنفات رُتبت بالنظر إلى العامل؛ لما يرى

من تقدم عوامل، أو تأخر أخرى، فهذه جميعها أقوال افتراضية مستقرّة من مفردات المؤلفات النحوية، ولعل القول بأنّ "المصنّفات النحوية بنت ترتيبها وتقسيمها على نظرية العامل مرده إلى سيطرة فكرة العامل النحوي في كثير من تأويلاته" (٥٨)، فالعامل وسيلة تفسيرية للعمل الذي يراد به ضبط قوانين ما يرفع أو ينصب أو يجر (٥٩)، ولذا يقول ابن الحاجب: "هو الامر الذي يتحقق به المعنى المقتضى للإعراب" (٦٠)، وهذا عينه رأي السماوي.

الخاتمة:

ومن أبرز النتائج التي تحصلت للباحثة خلال دراستها وتحليلها لمنهج محمد السماوي في أبواب وفصول كتابه، نعرضها كالآتي:

١. إنّ السماوي قد جعل موضوعات ارجوزته نحوية محضة؛ لأنه قد افرد للموضوعات الصرفية كتاباً خاصاً سماه (الترصيف في التصريف)، فنهج نهجاً يقوم على التخصص التأليفي، وهذا يوقفنا عند أمر المشابهة بينه وبين ابن الحاجب في منهج التأليف، الذي جعل الكافية كتاباً نحويّاً محضاً، لإفراده كتاباً خاصاً للموضوعات الصرفية سماه (الشافية).

٢. إنّ التقسيمات النحوية الواردة في (ملتقطات الصحو) ظهرت أوّل الأمر في كتاب سيبويه ومن سار على منواله في التأليف، فلم يخرج عنها إلا الزمخشري في المفصل، الذي ابتدع قسماً رابعاً سماه بـ(المشترك)، فالمنهج العام الذي سار عليه العلماء في مؤلفاتهم التعليمية، يكمن في النظر إلى نوع الكلمة): الأسماء، الأفعال، الحروف)، ومنها ما هو مرتب بناءً على الوظيفية النحوية لمكونات الجملة العربية، أي جملة المبتدأ وفروعها، والجملة الفعلية ولواحقها، ثم أبواب الجمل الأسمية والفعلية.

٣. يلتبس القارئ اليسر والسهولة والتبويب في محتوى النظم، فابتعد الناظم عن الجدل والتكلف، ووضع النحو في أطر مناسبة وأقرب إلى الفهم الطلابي، بإيجاز دون إخلال، وتبسيط دون تطويل، بحسب ما يدعو إليه المقام.

٤. اختيار المهم الشائع في مجمل الحديث عن آراء العلماء ومؤلفاتهم، وإن كان لم يشر إليهم صراحةً.

٥. يتضح للدارس أن الغرض من تأليف الكتاب تعليمي، فكان وسطاً في عرض معلوماته، يوجز دون إخلال، ويبسط دون توغل أو تكلف.

هوامش البحث

- (١). في اصلاح النحو العربي، عبد الوارث مبروك سعيد: ٨٧.
- (٢). ينظر: مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها النظرية والتطبيقية، منصور بن عبد العزيز الغفيلي: ٢٧٠، والمنوال النحوي قراءة لسانية جديدة، عز الدين مجدوب: ١٣، ونحو التيسير دراسة ونقد منهجي، أحمد عبد الستار الجوارى: ٤٦.
- (٣). ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى: ٦.
- (٤). ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٦/١.
- (٥). شرح الاشموني على الالفية، الاشموني: ٢٩٣، وشرح ابن عقيل على الالفية، ابن عقيل: ٣٢٠/٣،
- (٦). الكافية في النحو لابن الحاجب: ١٢.
- (٧). ينظر: تطور الدرس النحوي، د. حسن عون: ٣٥-٣٦.
- (٨). شرح الرضي على الكافية، الشريف الرضي: ١٨٣/١.
- (٩). ينظر: الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي: ١٤٤-١٤٥، ومنهج السالك على الفية ابن مالك، ابو حيان: ١٥٨/١، وشرح الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني: ٢٩٨.
- (١٠). ينظر: المفصل للزمخشري: ٢٩.
- (١١). ينظر: الكافية في النحو لابن الحاجب: ١٤، وشرح الكافية للرضي: ٧٠/١.
- (١٢). ينظر: الكافي في شرح الهادي، للزنجاني: ٦٠٠/٢.
- (١٣). ينظر: الكتاب: ١٢٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٣/١، وهمع الهوامع، جلال الدين السيوطي: ٣٠٧/١.
- (١٤). ينظر: همع الهوامع: ٣٠٧/١.
- (١٥). ثمار الصناعة، عبد الله الدينوري: ٢٤٥.
- (١٦). ينظر: الجمل في النحو، ابو القاسم الزجاجي: ٣١٦، والايضاح العضدي، أبو علي الفارسي: ١٨١، والمفصل في علم العربية للزمخشري: ٤٥، وشرح الكافية للرضي: ٢٩٤/١.
- (١٧). ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧١/٢.
- (١٨). ينظر: المقاصد الشافية، الشاطبي: ٢٩٤/١.
- (١٩). ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١٩٦/١.
- (٢٠). ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ابو اسحاق الشاطبي: ٢٦٧/٣.

- (٢١). شرح ألفية ابن مالك، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي: ٥٧/١.
- (٢٢). ينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني للألفية: ١٢٥ / ٢.
- (٢٣). ينظر: المقاصد الشافية: ٣١٨/٣.
- (٢٤). ينظر: الكتاب: ٢٩١/١، وشرح الكافية للرضي: ٣٤٦/١.
- (٢٥). ينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني: ٧١/٢.
- (٢٦). شرح الفية ابن معط، ابن القواس: ٨٤٦/٢.
- (٢٧). الايضاح في شرح المفصل: ١٢٥/١.
- (٢٨). الصفوة الصفيّة في شرح الدرّة الألفية، النيلي: ٥١٦/١.
- (٢٩). ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابو البركات الانباري: ٢٦٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٦/٢.
- (٣٠). ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٩٤/٢.
- (٣١). التسهيل، ابن مالك: ١٧٣.
- (٣٢). شرح التسهيل، ابن مالك: ١٧٣/٣.
- (٣٣). شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب، ابن الحاجب: ١١٥٣/٣.
- (٣٤). ينظر: اللمع، ابو الفتح عثمان ابن جني: ١٣٨.
- (٣٥). ينظر: الجمل: ١٣.
- (٣٦). ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي عمر الازدي الشلوين: ٦١٥/٢.
- (٣٧). ينظر: الأصول، ابن السراج: ١٩/٢.
- (٣٨). ينظر: الإيضاح: ٢٨٤.
- (٣٩). ينظر: المفصل للزمخشري: ١٣٦.
- (٤٠). ينظر: شرح الاشموني على الالفية: ٥٨-٥٩/٣.
- (٤١). ينظر: التذيل والتكميل، أبو حيان الاندلسي: ١١٤/٢.
- (٤٢). ينظر: المصدر نفسه: ٢٣/١.
- (٤٣). ينظر: مغنى اللبيب عن كتب الاعراب، ابن هشام: ٤٩٢.
- (٤٤). ينظر: الفوة الصفيّة: ١٥٨/٢.
- (٤٥). ينظر: التذيل والتكميل لابي حيان: ١٠٢/٢.
- (٤٦). يقول سيويه: " واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي اشدّ تمكناً؛ لأنّ النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تُعرّف به فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة)) (الكتاب: ٢٢/١)، فالنكرات أصل ثم يدخلها التعريف بأل وغيرها فكلمة (رجل) مثلاً أكثر من كلمة (محمد) أو (علي)، فكلمة (رجل) يمكن أن تطلق على كل أفراد الجنس، بخلاف كلمة (محمد) فأنها تطلق على واحد من أفراد الجنس، فيتبين من ذلك قلّة المعرفة بالنسبة الى النكرة، فعلى هذا تكون المعرفة أثقل من النكرة.

- (٤٧). ينظر: التسهيل لابن مالك: ٢١، وشرح الكافية للرضي: ٣١٣/١
- (٤٨). ينظر المفصل للزمخشري: ٢٣٧.
- (٤٩). ينظر: اللباب للعكبري: ٤٩٤/١، والتذيل والتكميل: ١١٣/٢.
- (٥٠). ينظر اللباب: ٤٧٣-٤٩٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٣٥/٢.
- (٥١). التكملة، أبو علي الفارسي: ١٨٢.
- (٥٢). ينظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور: ٣١.
- (٥٣). ينظر: الصفوة الصفيّة: ١٢٧/٢.
- (٥٤). ينظر: مغنى اللبيب: ١٧٧، وشرح الاشموني لألفية ابن مالك: ٥٣ / ٣.
- (٥٥). شرح الشاطبي للألفية: ٥٧١/٤.
- (٥٦). ينظر: شرح الشاطبي على الالفية: ٢٦١ / ٢.
- (٥٧). ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي بركات الأنباري: ٩٧-٢٦.
- (٥٨). النحو التعليمي في التراث اللساني العربي، فاطمة قداري: ٢١
- (٥٩). ينظر: شرح الجمل لابن الصائغ: ١٤٤/١.
- (٦٠). الكافية لابن الحاجب: ١١.

قائمة المصادر والمراجع

١. الأندلسي، ابن الصائغ محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت ٧٢٠هـ)، (٢٠١٦م)، شرح الجمل، تحقيق: د. يحيى علوان حسون، ط١، الناشر: دار بغداد، بغداد.
٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، (١٤٠٥هـ)، اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، ط٢، الناشر: عالم الكتب.
٣. ابن الحاجب، أبو عمرو بن عثمان بن عمرو (٦٤٦هـ)، (د.ت)، الايضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي، الناشر: مطبعة العاني، بغداد، وله أيضاً (الكافية في علم النحو)، (٢٠١٠م)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، وله كتاب (شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب) (اطروحة دكتوراه)، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، تحقيق: جمال عبد العاطي محيّم احمد، ط١، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية- مكة المكرمة.
٤. ابن السراج، محمد بن إسحاق (٣١٣هـ)، (١٤٠٨هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتيلي، ط٣، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٥. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، الناشر: دار التراث - دار مصر للطباعة، سعيد جودة وشركاه، القاهرة.
٦. ابن القواس، عبد العزيز جمعة (ت ٣٨٥هـ)، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، شرح ألفية ابن معط، تحقيق: د. علي الشوملي، ط ١، الناشر: مكتبة الخريجي.
٧. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م)، التسهيل، تحقيق: د. عبد الحميد السيد، ط ١، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر. وله كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) المعروف ب(التسهيل)، (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، الناشر: دار الكاتب العربي، مصر.
- وأيضاً (شرح التسهيل)، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط ١، الناشر: هجر للطباعة والنشر، مصر.
٨. ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م)، شرح الفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الحميد السيد، ط ١، الناشر: دار الجليل، بيروت.
٩. ابن يعيش، ابن الصائغ أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا (ت ٦٤٣هـ)، (د.ت)، شرح مفصل الزمخشري، تحقيق وضبط وإخراج: أحمد السيد سيد محمد، راجعه ووضع فهرسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، الناشر: المكتبة التوفيقية، القاهرة.
١٠. الأشيلي، ابن عصفور ابو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي (ت ٦٦٣هـ)، (١٤٠٧هـ)، المتمع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ١، الناشر: دار المعرفة، وله أيضاً كتاب (شرح جمل الزجاجي)، (د.ت)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، الناشر: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد.
١١. الأشموني، علي بن محمد (ت ٩٠٥هـ)، (١٣٦٦هـ)، شرح الأشموني على الفية ابن مالك، تصحيح: مصطفى أحمد، مطبعة الاستقامة، القاهرة.
١٢. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد محمد بن الحسن بن سليمان (٥٧٧هـ)، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: د. محمد محيي عبد الحميد، ط ١، الناشر: المكتبة العصرية.
١٣. الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، (د.ت)، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، التحقيق: د. حسن هنداي، ط ١، الناشر: دار القلم، دمشق.
١٤. الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام (٧٦١هـ)، (١٤١٢هـ)، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي الحمد، ط ١، الناشر: دار الفكر.

١٥. البليوسي، عبد الله بن محمد بن السيد (ت ٥٢١هـ)، (د.ت)، الحلل في اصلاح الحلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، الناشر: دار الطليعة، بيروت.
١٦. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٤٧١هـ)، (١٤٣٢هـ)، شرح الجمل في النحو، تحقيق: د. خليل عبد القادر عيسى، ط ١٠، الناشر: دار ابن حزم.
١٧. الجوارري، أحمد عبد الستار، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، ط ٢، الناشر: مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق.
١٨. الحازمي، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد، د.ت، شرح ألفية ابن مالك، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي.
١٩. الحمد، غانم قدوري، ذو القعدة (١٤٢٤هـ)، مناهج التأليف النحوي عرض ومناقشة، الناشر: مجلة آفاق للثقافة والتراث، العدد: الرابع والعشرون.
٢٠. الحموي الرومي، ياقوت (ت ٦٢٦هـ)، (١٤١٣ - ١٩٩٣م)، معجم الادباء، إرشاد الاريب الى معرفة الاديب، تحقيق: د. إحسان عباس، ط ١، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان.
٢١. الخضري، محمد بن عفيفي الباجوري، (١٣٥٩هـ)، حاشيته على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، الناشر: المكتبة الفيصلية.
٢٢. الدينوري، أبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الشهير بـ "الجليس النحوي" (ت ٤٩٠هـ)، (١٤١١هـ)، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق: د. محمد الفاضل، الناشر: الريادة للثقافة والنشر.
٢٣. الرضي، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، (١٩٩٦م)، شرحه على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، ط ٢، منشورات جامعة قار يونس.
٢٤. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ)، (١٤١٧هـ)، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط ٥، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٥. الزنجشيري، أبو القاسم جار الله (ت ٥٣٨هـ)، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، المفصل في علم اللغة، قدم له وراجعته: محمد عز الدين السعدي، ط ١، الناشر: دار إحياء العلوم.
٢٧. الزنجاني، عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي (ت ٦٥٥هـ)، (١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م)، الكافي في شرح الهادي في علمي النحو والصرف، تحقيق وتعليق وضبط: محمد بن يوسف فجال وانس بن محمود فجال، ط ١، الناشر: دار النور المبين، عمان- الأردن.
٢٨. سيويوه، أبو عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، الكتاب، تحقيق: د. عبد السلام هارون، ط ٣، عالم الكتب، بيروت.
٢٩. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب (ت ٩١١هـ)، (١٤١٨هـ)، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط ١، دار الكتب العلمية.

٣٠. الشاطبي، أبو اسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي (ت ٧٩٠هـ)، (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ط١، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
٣١. الشلوبين، أبو علي عمرو بن محمد بن عمرو الازدي (ت ٦٤٥هـ)، (١٤١٤هـ)، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: د. تركي العتيبي، ط٢، النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٢. الصبان، (د.ت)، حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك، مطبوع مع كتاب شرح الاشموني، الناشر: دار الفكر.
٣٣. عبد الوارث، مبروك سعيد، (١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م)، في اصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ط١، دار القلم، الكويت.
٣٤. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين محب الله (ت ٦١٦هـ)، (١٤١٦هـ)، اللباب في علل البناء والاعراب، تحقيق: د. غازي مختار، ط١، الناشر: دار الفكر.
٣٥. عون، د. حسن، تطور الدرس النحوي، ١٩٧٠م، معهد البحوث والدراسات العربية.
٣٦. الغفيلي، منصور بن عبد العزيز، (١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م)، مأخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها النظرية والتطبيقية، ط١، مطبوعات نادي القصيم الأدبي، القصيم- المملكة العربية السعودية.
٣٧. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان النحوي (ت ٣٧٧هـ)، (١٤١٩هـ- ١٩٩٩م)، التكملة، تحقيق: كاظم بجر مرجان، ط١، الناشر: عالم الكتب، بيروت- لبنان.
- وله كتاب (الإيضاح العضدي)، (١٤٠٨هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط٢، الناشر: دار العلوم.
٣٩. قداري، فاطمة، (١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م)، النحو التعليمي في التراث اللساني العربي، ط١، الناشر: جامعة وهران السانبا، الجزائر- وهران.
٤٠. المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ)، (١٩٩٤م)، المقتضب، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عظيمه، الناشر: مطابع الاهرام التجارية، مصر.
٤١. مجدوب، عز الدين، (١٩٩٨م)، المنوال النحوي قراءة لسانية جديدة، ط١، الناشر: كلية الآداب في سوسة- دار محمد علي الحامي، الجمهورية التونسية.
٤٢. مصطفى، إبراهيم، (١٩٣٧م)، إحياء النحو، الناشر: لجنة التأليف والترجمة، القاهرة- مصر.
٤٣. النيلي، تقى الدين إبراهيم بن الحسين (ت ٦٨٦هـ)، (١٤١٩هـ)، الصفوة الصافية في شرح الدرر الألفية، تحقيق: أ. د. محسن بن سالم العميري، الناشر: جامعة أم القرى.